

وهو من حيث المبدأ  
المبدأ المبدأ والتقليد  
الافتقار الكروي له  
في قوله

وجبلت لانهما وتعرض للمبدأ وإذا أتت عبدة القفا واللبان من ذلك موضع  
يصلح فيه التقديران العوا لعطف تلك وأولى وكنت ترى هذا كما قيل سيدا  
إذا أتت البيت إذا هذه المفاجأة ويقع بعدها الجملة لا تبدأ شيئا فاذ انجحت  
فإنما قصدت له وقوع أنت اسمها وخبر هله موضع المبتدأ خاصة فيكون موضع  
موضوع مبتدأ مفعول لا تترك تصدق الآية ولذلك يجب تقدير هذا كما قيل  
الجملة قبله تقديره فإذا عجزت به جازلة وإذا كسرت فإنا تصدق ذلك إذا دخل  
أن عملها على المبتدأ الذي يرثها متعلا لها بما فيها فإنا لم يقع أن الموضع الجملة  
فلم يجزئ التقدير محذوف لأن الجملة جازلة كما لها لوتوع المكسورة المزمنا  
عظما وإنما نأخذ في الخبرين حيث لا ذنب في موضع القفا فيلزمنا هو عبد  
والقفا مفعول وقيل التقدير عند قفاه وموضاضة الصفه إلى القفا نحو  
حسن العوجه وعن بعض الأدباء أنهم يضيفون التوم إلى القفا كما يضيفون  
لكنهم إلى العوجه وقيل معنى البيت كسرة لظنه جازل كروي أو آخره فإذا هو  
كليم فيعلم ما يفعل بالأخس من الناس وشبهه بحمل أن يريده  
صوابه أو أيضا قول آخر أنه قد جعلتها خبر المبتدأ وهو أو أو أو أو  
أن حكمها ما فتح كما نكفنا في موقفي من رب الله وان شئت لسرنا حيا كما تقبل  
أولئك قوال التي تكلم بها اليوم دون منطق ولا حاجة التقدير كغيره مثل ثابت  
موجود وهو صفة المصنف بخلاف ما قاله صاحب الفصاح وهو أراد البلوغ إلى

على الثالث

وهو من حيث المبدأ  
المبدأ المبدأ والتقليد  
الافتقار الكروي له  
في قوله

أفصح

أفصح الحقيقة وهذا ليطالع شرح الفصل المصنف  
على اسم الكيسونة لفظا واحكاما بالذبح يقع من أجل أن المكسورة لا تغير معنى الجملة يجوز  
لكل من جعلها كعدم وتعطف على محلا اسمها بالذبح كوان زيد أقام وعمرو وإذا  
كانت مفتوحة اللفظ مكسورة في الحكم يجوز العطف أيضا بالذبح نحو زيد  
قام وعمرو ويجوز أن يصح مع قولها إنكم إن بعد عملها لا تقوم مقام الجملة لقيامها  
مقام المفعول في الشد بسببه والآفا على الأنا وانتم بغاة طابيتنا شقت  
متسبيك بأه المفتوحة في هذا الباب حكم المكسورة لا يلزم بذلك ما صح  
عطف الضمير للذبح على اسم المفتوحة والتقدير أنا بغاة وانتم كذلك  
دوارة المفتوحة للجملة العطف على اسم المفتوحة بالذبح لأنهما تغير معنى الجملة  
لا يسع ذلك أن تجعلها كالجزم أو لأن اسمها من جز الكلمة والعطف على الجملة  
للجزم وبث شرط مفعول الخبر لفظا أو مقديرا الذي شرط جواز العطف على الجملة  
أن حضي أي خبر عند الجزم من امتسا لفظا كقولك إن زيد أقام وعمرو وإذا  
نحو إن زيد أقام وعمرو قام أي إن زيد أقام وعمرو كذلك وأما قولك خبر لفظا  
أو مقديرا فلا يجوز فلا يقال زيد وعمرو إذا هما وذلك لهما العطف في شرط الجملة  
بالذبح يورثي الجملة مختلفين في جملة أو أحدهما كقولك زيد أقام وعمرو  
لا يكون إلا معمولا لأن لانه لا بد لها من مخرج وهو خبره وارتفاع عمرو وإنما  
هو لتقدير عطفها على الجملة الذي هو المبدأ على الخلق من ذلك وجعلها مع معولها

المفعول  
الذي هو  
الذي هو  
الذي هو